

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير





مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال

ينظم

الملتقى الوطني حول:

حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري

يومي 06-07 ماي 2012



عنوان المداخلة:

الفساد المالي والإداري في الجزائر الأسباب والآثار

إعداد:

أ. ماضي بالقاسم
أستاذ بجامعـــة عنابـــة
belamadi2007@yahoo.fr

أ. خدادمية آمال
أستاذ بجامعـــة عنابـــة
amelkhedadmia@yahoo.fr

للاتصال بمخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال:
البريد الإلكتروني: **laboratoire_lfbm@yahoo.fr**
هاتف/ فاكس: **033742199**

مدير المخبر: أ.د/ ساكر محمد العربي
رئيس الملتقى: د.غالم عبد الله
رئيس اللجنة العلمية : أ.د/ غوفي عبد الحميد

الملخص:

يعمل العالم على تحقيق تنمية اقتصادية ناجعة أو تقدم اقتصادي عفوي سريع ومضطرد إلا أن هناك عائق يحد من سرعة تحقيق هذه الأهداف ألا وهو الفساد، حيث أصبح هاجس العالم بأسره يؤرقه ليلا" ويعكر صفو يومه نهارا" . فبالرغم من أن هذه الظاهرة قديمة في فحواها وحديثة في أساليبها

إلا أن أسبابها وآثارها قد تعددت ولم تعد تكتفي بتشويه الانفتاح على السوق والإصلاحات المعززة للديمقراطية بالنسبة للبلدان المتحولة من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق الحرة،بل عملت أيضا على تشويه التجارة الدولية والتدفقات الاستثمارية وسهلت من أنشطة الجريمة المنظمة على المستوى الدولي كالمتاجرة بالمخدرات وغسيل الأموال ،وبإسقاط كل ذلك على الاقتصاد الجزائري نجد أنه يعاني هو الآخر من هذا الداء المزمن لأسباب وراثية في بنية الاقتصاد من جهة وعن طريق عدوى الانفتاح التجاري والمالي من جهة أخرى وعليه نطرح الإشكال التالي:**ما هي أسباب وآثار ظاهرة الفساد المالي والإداري في الجزائر؟**

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري والمالي،النمو الاقتصادي ،التنمية الاقتصادية،النمو الإقتصادي ،العولمة الإقتصادية.

Abstract:

The world works hard to achieve an effective economic development or a fast and spontaneous economic progress. But there is an obstacle which tends to limiting the speed of achieving these goals, namely corruption, the latter becomes an obsession that disturbs the whole world day and night. Although this phenomenon is vey ancient in its content and modern in methods
However, its causes and effects may be multiplied and they become no longer simply distorting the opening to the market and reforms enhanced democracy for countries in transition from planned economy to a free market economy, but they also worked to distort international trade, investment flows and facilitated the activities of organized crime at the international level. such as drug trade ,money laundering, and to drop all this on the Algerian economy, we find that even the economy suffers from this chronic disease as well which is resulted from the structure of the economy on one hand and the infection of trade openness and financial, on the other. Thus the question asked is: what are the causes and effects of the financial and administrative corruption phenomenon in Algeria?

Keywords:
Administrative and financial corruption, economic growth, economic development, economic growth, economic globalization.

1-مفهوم ألفساد[1]

يعتبر الفساد ظاهرة عامة ، أو ربما مجموعة من الظواهر المرتبطة مع بعضها بطرق مختلفة ، ولا يوجد تعريف تحليلي واحدا" له، وإنما توجد تعاريف متعددة ، مما يتطلب النظر إلى أمثلة محددة لنشتق منها التعريف الذي سوف لن يكون تعريفا" تاما على أية حال ، ولكنه سيكون تعريفا" يخدم الغرض الذي نحن بصدده . فالتعريف – حسبما يراه ماكس ويبر Max Weber – ينبغي أن يتشكل بصورة تدريجية من الأجزاء المختلفة التي تؤخذ من الواقع التاريخي كي تكّون في مجموعها تعريفا" ، وهكذا فالمفهوم النهائي الحاسم لايمكن الوصول إليه مع بداية البحث والاستقصاء ، ولكن ينبغي أن يتبلور في النهاية وبالرغم من اختلاف الساسة والباحثون الأكاديميون على تعريف الفساد إلا أنهم يتفقون على أثاره ونتائجه ،ومن تعريفات الفساد نجد أنه:

- "مجموعة من الأعمال المخالفة للقوانين والهادفة إلى التأثير بسير الإدارة العامة أ و قراراتها أو أنشطتها بهدف الاستفادة المالية المباشرة أو الانتفاع الغير مباشر."[2]
- "سلوك بيروقراطي منحرف يستهدف تحقيق منافع شخصية بطريقة غير شرعية."
- "استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على كسب غير مشروع أو منافع بتعدر تحقيقها بطريقة مشروعة."
- "سلوك استثنائي تفرزه الفجوة الكبيرة بين ما ينبغي أن يكون وما هو كائن في دنيا الإدارة ،أو الفجوة بين النظرية والتطبيق."
- سلوك إداري غير رسمي ، بديل للسلوك الإداري الرسمي، تحتمه ظروف واقعية ويقتضيه التحول الإجتماعي والإقتصادي الذي تتعرض له المجتمعات[3]."

2-مفاهيم الفساد في القرآن الكريم

وردت عبارة (الفساد) وتعريفاتها في خمسين آية ، كما وردت أمثال ذلك العدد من الآيات تتناول مفاهيم الفساد المختلفة ، كالغش والتبذير والإسراف والربا والاكتناز ، وأكل السحت... وغيرها من المفاهيم التي تسبب آثارا" سيئة على المجتمع وسلوكه وموارده ، وكل تلك الآيات تنبذ الفساد وتحذر منه وتعتبره مدعاة لغضب الله (**فأنظر كيف كان عاقبة المفسدين**) (**النمل / 14**). كما تعرض القرآن إلى مسألة النزاهة والحكم من خلال إقامة العدل والقسط ومحاربة الظلم وعدم التعدي على حقوق الآخرين . ولم يكتف القرآن بتحريم المفاسد ، وإنما وضع حلولا" لكيفية تجنبها من خلال تربية النفس باتجاه المثل العليا والسعي للحصول على مرضاة الله تعالى .

وهكذا نجد أن التعاريف لمفهوم الفساد تتعدد وتختلف ، ولعل ذلك الاختلاف راجع لسببين :

الاول : عدم اتفاق الباحثين على أي نوع من أنواع السلوك الذي ينبغي إدراجه أو استبعاده من مفهوم الفساد .

الثاني : اختلاف الثقافة من بلد لآخر ، وكذا القوانين والأعراف الاجتماعية التي تجيز سلوكيات معينة فاسدة في نظر بلدان أخرى .

وعلى أية حال، يمكن أن نتبنى تعريفا" أو نميل إلى تعريف معين ، ولكن نفضل أن نعتمد تعريفا" يتوافق مع مجريات البحث فنكون قد أضفنا الى"**السواد نخلة**"، ومن خلال البعد الاقتصادي لهذا المفهوم يمكن تعريف الفساد" **بأنه ذلك السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة أو الخاصة والذي يفضي إلى إحداث ضرر في البناء الاقتصادي للبلد من خلال هدر الموارد الاقتصادية، أو زيادة الأعباء على الموازنة العامة ، أو خفض كفاءة الأداء الاقتصادي، أو سوء توزيع الموارد، بقصد تحقيق منافع شخصية ، مادية أو غير مادية ، عينية كانت أو نقدية على حساب المصلحة العامة** "[4]

3-مكونات الفساد:

. تعددت أساليب الفساد بتنوع بيئته حيث اتخذت أشكال مختلفة منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والدولية . وإذا اعتبرت مكونات الفساد انعكاسا"لهذه البيئات عندئذ يمكن أن نستعير بعض الأسطر التي كتبها كليتجارد في كتابه(السيطرة على الفساد) لتوضيح المكونات الأساسية للفساد . عبر كليتجارد [5] عن الفساد بالصيغة التالية :

الفساد (ف) = الاحتكار (أ) + حرية التصرف (ح) – المسائلة (م)

وقد طورت منظمة الشفافية الدولية [6] تلك الصيغة أخذة بنظر الاعتبار (النزاهة والشفافية) فوضعت الصيغة التالية[7]:

الفساد = (الاحتكار + حرية التصرف) – (مسائلة + نزاهة + شفافية)

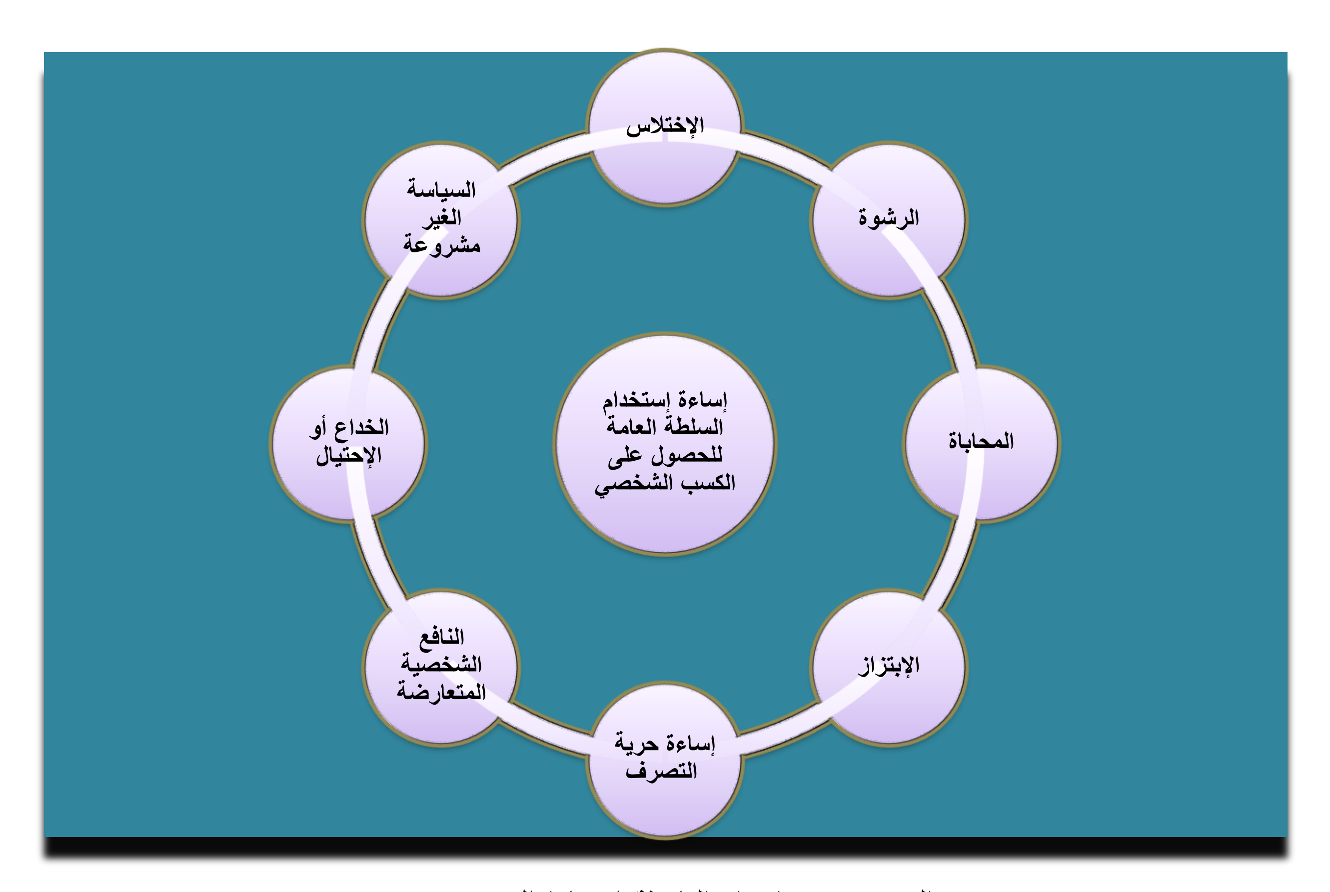
مهما تعددت مكونات الفساد وأسبابه فان نتائجه تصب في وعاء واحد ألا وهو الهذر الاقتصادي للموارد المادية والمالية للمجتمع . وان لهذا الهذر آثار مباشرة وغير مباشرة . فالآثار المباشرة تتمثل بالهذر والغير مباشرة تتمثل بالخسائر الاقتصادية المحتملة التي كان من الممكن الحصول عليها عن طريق استغلال المبالغ التي تم هدرها . فالمبالغ المهدرة بسبب الفساد لو تم استثمارها فستؤدي إلى انفاقات استهلاكية متتابعة تؤدي بدورها الى خلق دخول متراكمة تصل إلى ما يزيد عن 4 مرات من حجم المبالغ المستثمرة وذلك بتأثير المضاعف ، وتؤدي إلى خلق دخول أكثر وزيادة في الناتج اذا ما أخذنا بعين الاعتبار تحفيز الإنفاق الاستهلاكي للطلب

الاستثماري لمواجهة الطلب الاستهلاكي ، وبالتالي يتزايد الاستثمار مما يخلق المزيد من الدخول والناتج ويرفع من معدلات النمو الاقتصادي ، حيث أن معدلات النمو الاقتصادي تعتبر انعكاسا" لمقدار الإنتاج المتدفق (التدفقات العينية) من القطاعات الاقتصادية التي تأخذ بدورها مسارا" تصاعديا" إذا ما توفرت لها الموارد المالية الكافية لإستغلال الموارد المادية استغلالا" من شأنه أن يزيد تلك التدفقات ، إلا أن مبالغ التهرب الضريبي (مثلا") بقيت خارج السلطة المالية وخارج الخطة الاقتصادية وبالتالي لم يتسنى الحصول على تلك التراكمات الداخلية ، بل يمكن القول أن تلك التراكمات الداخلية المحتملة هي بمثابة خسارة لحقت بالدخل القومي ، وهذه الوفرة السنوية في حالة تخطيطها ستصب في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، لذا يمكن توقع حصول تباطؤ في التنمية الاقتصادية نيتجة الفساد الاقتصادي سواء بشكل تهريب أو تهرب ضريبي أو تهرب جمركي أو غش تجاري وصناعي أو تبييض أموال أو أي شكل آخر من أشكال الفساد .

4-أشكال الفساد[8] :

يتخذ الفساد أشكالا" متعددة ، لعلها تبدأ بإساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية . ومن ذلك المنطلق يتم قبول الرشوة واختلاس الأموال والابتزاز والاحتيال والمحاباة ... وغيرها من الممارسات التي تسبب الضرر على المجتمع وعلى الاقتصاد بشكل أو بآخر . وفي دراسة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP ، لخصت فيه اهم اشكال الفساد في االشكل التالي

الشكل01:أشكال الفساد



المصدر:من إعداد الباحثة إستنادا إلى

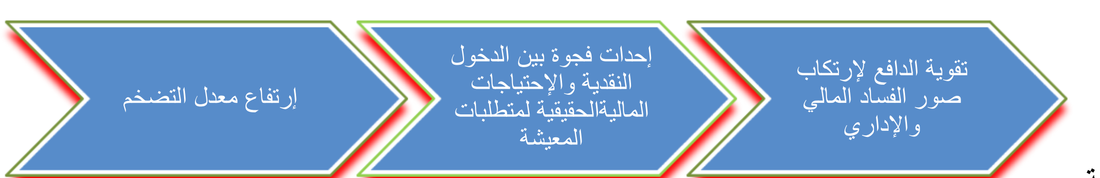
عبد الله الجابري ،"الفساد الاقتصادي – انواعه ، اسبابه ، آثاره ، علاجه "، من بحوث المؤتمر الثالث للاقتصاد الاسلامي ، ص9 .

5-<u>أسباب الفساد:</u>

تتعدد أسباب الفساد[9] بتعدد البيئة التي نشأ فيها ،حيث توجد عدة وجهات نظر حول أهم أسبابه، فهناك من يرى أن هذه الظاهرة مرتبطة في الأساس بدرجة تطور المجتمع الاقتصادية والاجتماعية حيث ينتشر الفساد في الدول النامية التي تمر بمرحلة انتقالية من نظام سياسي واجتماعي واقتصادي إلى نظام آخر، وطبقا لهذا الرأي فإن ضعف موارد الدولة وانخفاض الرواتب والأجور في الدول النامية يؤدي إلى تفشي الفساد خاصة بين موظفين الدولة وكبار المسؤلين بينما تؤدي حالة عدم الإستقرار والسيولة السياسية والمؤسسية وطرح أصول ضخمة للبيع السبب الرئيسي

وراء تفشي الفساد في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية.وعليه يمكن عرض أهم أسباب الفساد المالي والإداري فيما يلي:

- ✓ الفجوة المتزايدة بين الدخول الاسمية (النقدية)للعاملين بأجهزة الدولة،واحتياجاتهم المالية الحقيقية لمواجهة متطلبات المعيشة إلى تقوية الدافع لارتكاب صور الفساد كالرشوة[10] والاختلاس والسرقة،نظرا لصعوبة سد تلك الفجوة بأساليب مشروعة.



من إعداد الباحثة

- ✓ **عدم مراعاة السياسات الاقتصادية،تحقيق التوازن أو العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية على السكان فتؤدي إلى اختلال توزيع الدخل بين فئات المجتمع المختلفة ،مما يمكن الأغنياء من استغلال الفقراء وذوي الدخل المحدود من الموظفين وتوريطهم لمضاعفة أرباحهم ومكاسبهم غير المشروعة.**
- ✓ **التحول السريع نحو القطاع الخاص وبيع المؤسسات والمرافق الحكومية للشركات الخاصة الوطنية أو الأجنبية مما يسمح للوسطاء والسماسرة والوكلاء بعقد الصفقات ودفع العمولات لشراء الشركات الحكومية بأقل من قيمتها وهو ما يطلق عليه "التقييم كنقطة ضعف في عملية الخوصصة".**
- ✓ **انتشار أنماط جديدة للاستهلاك لم تكن موجودة من قبل كنتيجة للتطورات التكنولوجية المتلاحقة وتحرير التجارة العالمية ونفاذ السلع والخدمات التي لم تكن موجودة من قبل إلى الأسواق وتطلع العديد من الفئات لإقتنائها في ضوء محدودية الدخل وبروز الرشوة كوسيلة لتحقيق ذلك.**
- ✓ **توظيف الإنتماءات الإقليمية والطائفية والعلاقات الأسرية في التعامل الرسمي وفي الضغط على القيادات لتحقيق مكاسب ومزايا بغير وجه حق ويظهر ذلك في منح الوكالات والرخص وغير ذلك.**
- ✓ **قيام بعض المحامين بتولي الدفاع عن قضايا الفساد والرشوة بمبالغ كبيرة جدا متعهدين سلفا ببراءة المتهمين فيها ويتم ذلك بالتواطؤ مع بعض القضاة الذين يمارسون سلطتهم من خلال الأحكام التي يصدرونها.**

- ✓ **التوسع في إقامة المؤسسات والهيئات التي تتمتع بالاستقلال المالي والاداري ووضع الموارد المالية الكبيرة تحت تصرفها والتساهل في اختيار القيادات الادارية غير المؤهلة لادارتها وعدم الاهتمام بالتدريب والإعداد والتقويم التي تجنبهم الانحراف وسوء التصرف وتحدرهم من قضايا الفساد.**
- ✓ **غياب المسائلة والشفافية.**
- ✓ **تكليف الإدارات والمنظمات بأعباء ووظائف تفوق قدرتها وإمكانياتها البشرية والمادية الأمر الذي يعجز العاملين عن إنجاز الأعمال أو تاخيرها واضطرارهم إلى الأساليب الملتوية لإنجازها في وقت قصير وبجهد أقل كالرشوة.**

6- تشخيص ظاهرة الفساد المالي والإداري في الجزائر:

تطورت آليات الفساد في الاقتصاد الجزائري ، وأصبحت تأثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته [11]، وتحد من الكفاءة السياسية والاقتصادية لمؤسسات الدولة مما أدى إلى زيادة شبكات السوق الموازي، و تنامي أحجام الثروات التي تتحرك في قنواته.

فهو ظاهرة عالمية ومتداخلة الجوانب بالشكل الذي جعله من أسباب انتشار الجريمة وتشويه صورة البلد، فضلا عن كونه أداة لتقليص حجم وفعالية الاستثمار وإبطال معدل التنمية. واستنادا إلى الدراسة التي أجراها البنك العالمي على بعض المؤسسات الاستثمارية في الجزائر، خلص إلى أن هناك سلوكا لدى بعض المستثمرين لدفع عمولات غير قانونية من أجل تسريع قضاء احتياجاتهم، فعلى سبيل المثال للاستفادة من خط هاتفي أو ربط شبكي يتطلب الأمر دفع نحو 210 دولار، ويتطلب إصلاح عطاب الهاتفية نحو 30 دولار، أما الحصول على رخصة سياقة فإن الأمر يتطلب نحو 540 دولار، إضافة إلى هذه العمولات فإن العلاقات مع مصالح الإدارة كفيلة أيضا بتسريع الإجراءات.

وفيما يخص مؤشر الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية نلاحظ تحسن عدد النقاط المحصل عليها منذ سنة 2003 و لغاية 2006 رغم تراجعها سنة 2007 لكن مرتبة البلاد مقارنة ببقية البلدان بقيت متدهورة فمن خلال ما يوضحه الجدول(01) يتبين أن ترتيب الجزائر قد تدحرج بـــ 15 نقطة من سنة 2006 إلى 2007 وهذا يعني أن البلاد تشهد فسادا خطيرا ويؤدي هذا إلى التأثير في جهود جلب الاستثمار المباشر ،لمواجهة البطالة والحد من الفقر ،وهو ما أدى إلى تراجع تنافسية الجزائر بــــ 18 رتبة حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنتي 2008و2009.حيث احتلت المرتبة 99 عالميا من مجموع 134 دولة في سنة 2008 مقابل 81من مجموع 131 دولة لسنة2008

الجدول01: تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة(2003-2007)

السنوات	2003		2004		2005		2006		2007	
المؤشر	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط
	88	2.6	97	2.7	97	2.8	94	3.1	99	3

المصدر : منظمة الشفافية الدولية،مجموعة تقارير.

عمليا الاقتصاد الجزائري استشرى فيه الفساد بشكل متزايد بعد الانفتاح على اقتصاد السوق وتتجلى أبرز مظاهر الفساد فيما يلي:

- البيروقراطية و الرشوة حيث تعد من أصعب أنواع الفساد لتعددها وصعوبة قياسها (إثباتها)، فالرشوة ترى ولا تمسك، ويزداد هذا الأمر أهمية إذا علمنا أن الجزائر قامت بحل المرصد الوطني لمكافحة الرشوة، وعطلت آليات الرقابة الأخرى (مجلس المحاسبة).

نجد الأجهزة الأكثر عرضة للرشوة في الجزائر القطاع الإداري خصوصا الإدارة الاقتصادية التي هي محل المعاملات المالية مثل: مصالح الضرائب، الجمارك، البنوك، إضافة إلى الإدارات المالية الأخرى، وتأتي في المرتبة الثانية الإدارات المسؤولة عن الصفقات العمومية، بحيث كثيرا ما تستغل الأجهزة الإدارية الثغرات القانونية الموجودة في قانون الصفقات العمومية من أجل التحايل.، حيث ألغت الحكومة عددا من المناقصات الدولية التي أطلقتها في قطاعات عديدة، و هذا لعدم تمكنها من جلب مستثمرين كبار وشركات قادرة على إنجاز مشاريع من هذا الحجم، ما يؤكد فقدان الشركات الأجنبية الثقة في السوق الجزائرية، ففي قطاع السكك الحديدية على سبيل المثال لا الحصر ألغت الحكومة عددا من المناقصات الدولية كمشروع بناء خط سكة حديدية جديدة بين تقرت وحاسي مسعود على طول 180 كلم، والذي تم الإعلان عن فشل المناقصة الخاصة به لعدم مشاركة أي شركة في هذه المناقصة، رغم أن المشروع قيمته ملايير الدولارات، وحتى عندما تتمكن الحكومة من إتمام مناقصة عمومية دولية، فإن عدد الشركات الدولية التي تشارك لا تتعدى الشركة الواحدة، كما حدث مع المناقصة التي أطلقتها سونلغاز مؤخرا والمتعلقة بإنجاز محطتين لتوليد الكهرباء والتي لم يشارك فيها سوى المجمع الفرنسي"الستوم" وتم منحه الصفقة بقيمة 4 ملايير دولار، بالإضافة إلى هذا فإن المجمع التركي الصيني الذي فاز بصفقة إنجاز سكة حديدية بين الثنية وبرج بوعريريج، والتي قدرت قيمتها بـــ 1.7 مليار أورو كان الوحيد الذي شارك في المناقصة [12]

- الاعتداء على المال العام، كسحب قروض من البنوك العمومية بفوائد منخفضة، وتسهيل حصول رجال الأعمال من القطاع الخاص على قروض بفوائد منخفضة ومن دون ضمانات وذلك مقابل الحصول على جزء من القرض[13]
- تسريب معلومات وبيانات رسمية وسرية مقابل الحصول على عمولات.
- شيوع ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي حيث يعاني الاقتصاد الجزائري من هذه الظاهرة كثيرا، إذ أتسعت كثيرا مجالات الاقتصاد الغير مراقب وهو ما يحرم ميزانية الدولة من جباية إيرادات ضريبية وجمركية كثيرة والجدول الموالي يوضح ذلك

جدول02:النتائج التقديرية لاتجاهات الفساد الضريبي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية

الدولة	$I_C^N = 1 - \frac{T_1^F}{T^P}$ تقدير	الاتجاه (أكبر أو أقل من الصفر)
الجزائر	0.9319	0<
البحرين	0.1998	0<
مصر	0.1460	0<
العراق	0.9980	0<
الأردن	0.6512	0<
الكويت	-0.1692	0>
لبنان	0.9869	0<
موريتانيا	0.9790	0<
عمان	-0.2662	0>
قطر	0.5641	0<
السودان	0.5314	0<
سوريا	0.8840	0<
تونس	-0.1256	0>
الإمارات	0.5176	0<
اليمن	0.9804	0<

المصدر:أحمد الكواز،"الحسابات القومية والفساد،بعض المعالجات والآثار"مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ،المجلد الرابع عشر ،العدد الأول 2012 ،ص27.

حيث الصيغة المقترحة لتقدير الفساد الضريبي على المستوى الوطني (نشير "I"القيمة الفساد و"C"للفساد و"N"للمستوى الوطني

$$I_C^N = 1 - \frac{T_1^F}{T^P}$$

إجمالي العوائد الضريبية المجمّعة في السنة (1) $T_1^F = T_1^T + T_1^M$

إجمالي العوائد الضريبية المحتملة المجمّعة في السنة (1) بسبب التنمية الاقتصادية $T^P = T^{PT} + T^{PC}$

$T^{PC} = m_0 r_0 M_1$ $\quad$ $t_0 = T_0^T / Y_0'$ $\quad$ $T^{PT} = t_0 Y_1'$

إجمالي العوائد الضريبية المحصلة للسنة (0) = T_0^T

الناتج المحلي الإجمالي المعدل للسنة (0) بعد طرح M = Y_0'

نسبة الرسوم الجمركية إلى الواردات في السنة (0) = m_0

متوسط سعر الصرف في السنة (0) = r_0

إجمالي الواردات بالسنة (1) = M_1

إن كبح الفساد يمر حتما عبر حوكمة الإدارة (عامة، محلية)، وذلك باعتماد المسائلة وتبني الشفافية وإقرار المشاركة في صناعة القوانين والقرارات الاقتصادية، حتى يتم ضمان سلامة الاختيارات الاقتصادية، وتأمين عدم ارتباط الاقتصاد بخدمة فئات معينة، كما يجب إضفاء الشفافية على المعاملات التجارية والاقتصادية.

7-آثار الفساد

تعاني الجزائر من الآثار السلبية للفساد منذ ثمانينات القرن الماضي، وقد ترتب على تنامي هذه الظاهرة آثار سلبية على مجمل الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، وهي آثار تتبدى وتظهر نتائجها و انعكاساتها غير المواتية على المدى المتوسط والبعيد، حيث أن مظاهر ومسببات الفساد في المجتمع تلعب عادة دورا هاما في إبراز مجموعة من النتائج السلبية والخطيرة والتي من أهمها :

1ـــ يؤثر الفساد على أداء القطاعات الاقتصادية[14] ويخلق أبعاداً اجتماعية لا يستهان بها .وقد أظهرت الأبحاث في هذا المجال أنه يضعف النمو الاقتصادي ، حيث يؤثر على استقرار وملاءة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التقنية ، ويضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية وخاصةً

عندما تطلب الرشاوى من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم ، أو يطلب الموظفون المرتشون نصيباً من عائد الاستثمار .وفي هذا الصدد يعتبر الفساد ضريبة ذات طبيعة ضارة وبشكل خاص معيقة للاستثمار ، ويزيد من حدة المشكلة الطبيعة السرية للرشوة وعدم التأكد مما إذا كان الموظفون الذين يتقاضون الرشوة سينفذون دورهم في الصفقة أم لا ، ومع ازدياد الفساد يقوم المستثمرون بإضافة المدفوعات الناجمة عن الرشاوى والعمولات إلى التكاليف مما يرفع التكلفة الاجتماعية للمشروعات ويخفض العائد على الاستثمار .

2- يؤدي الفساد إلى إضعاف جودة البنية الأساسية والخدمات العامة ، ويدفع ذوي النفوس الضعيفة للسعي إلى الربح غير المشروع عن طريق الرشاوى بدلاً من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية ، ويحد من قدرة الدولة على زيادة الإيرادات ، ويفضي إلى معدلات ضريبية متزايدة تجبى من عدد متناقص من دافعي الضرائب ، ويقلل ذلك بدوره من قدرة الدولة على توفير الخدمات العامة الأساسية ، كما يضعف من شرعية الدولة وسلطتها .

3-إضافة إلى ذلك يقوم الفساد بتغيير تركيبة عناصر الإنفاق الحكومي ، إذ يبدد بعض المسؤولون موارد عامة أكثر على البنود التي يسهل ابتزاز رشاوى كبيرة منها مع الاحتفاظ بسريتها، ويلاحظ أن الأوساط التي ينتشر فيها الفساد تنفق أقل على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة ، وتتجه إلى الإنفاق بشكل أكبر على مجالات الاستثمار المفتوحة للرشوة .

4 ــ ترفع الرشوة من تكاليف الصفقات وعدم التيقن في الاقتصاد .

5- يضعف الفساد من شرعية الدولة ، ويمهد لحدوث اضطرابات وقلاقل تهدد الأمن والاستقرار السياسي كما حدث في الجزائر مؤخرا .

6- يؤثر الفساد على روح المبادرة والابتكار ويضعف الجهود لإقامة مشاريع استثمارية جديدة

7- تنطوي الرشوة على ظلم ، إذ أنها تفرض ضريبة تنازلية تكون ثقيلة الأثر بشكل خاص على التجارة والأنشطة الخدمية التي تضطلع بها المنشآت الصغيرة.

8- يقود الفساد إلى التشكيك في فعالية القانون وفي قيم الثقة والأمانة إلى جانب تهديده للمصلحة العامة من خلال إسهامه في خلق نسق قيمي تعكسه مجموعة من العناصر الفاسدة أو ما يسمى(الشعب السيئ) وهو ما يؤدي إلى ترسيخ مجموعة من السلوكيات السلبية .

9 ــ وعلى صعيد آخر يؤثر الفساد على كل من العدالة التوزيعية والفعالية الاقتصادية نظراً لارتباطه بإعادة توزيع أو تخصيص بعض السلع والخدمات ، حيث يسهم الفساد في إعادة تخصيص الثروات لصالح الأكثر قوة ممن يحتكرون السلطة .

10ــ تتبدى أهم مخاطر الفساد في تغيــيرها للحوافز والدوافع السلوكية بحيث تسود نوع من الأنشطة غير الإنتاجية الساعية إلى الربح السريع إلى جانب إهدار جانب من الطاقات الإنتاجية المحتملة من خلال جهود ملاحقة ومتابعة الفساد التي تستأثر بجانب كبير من الموارد .

11- يزيد الفساد من سلطة الأثرياء ويوسع الفجوة بين الطبقات ، ويؤثر سلباً على الشريحة الفقيرة من المجتمع ويزيد من نسبة المهشمين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .

12- إن عبء الفساد ــ الخسائر المادية الناتجة عن الفساد ــ تتحمله الدولة ، الأمر الذي سينعكس سلباً على فعالية ومستوى الخدمات التي تقدمها الدولة ، وفي هذه الحالة غالباً ما تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب إضافية على مواطني الدولة ، أو تقوم بقطع وإلغاء بعض البرامج المدعومة حكومياً أو تلك المخطط لها.

13- إن التأثير الذي يتركه فساد بعض المسؤولين في الجزائر و غيرها من الدول يتعدى خسائر الاستثمار العام (الاستثمارات الحكومية) وضياع الدخل في الميزانية الحكومية ،فبعض كبار المسؤولين يلجئون إلى اختيار مشاريع وعقد صفقات مع أشخاص من القطاع الخاص و رجال الأعمال تفتقر إلى المنطقية و الجدوى الاقتصادية ليتسنى لهم تحقيق مكاسب مادية ضخمة بل وفلكية.

14ــ تعطيل المشاريع التنموية العامة لا سيما تلك المتعلقة برفع مستوى الإنتاجية وتلك المتعلقة برفع حس المواطنة.

15ــ عدم تطوير كفاءة وجودة الخدمات العامة.

16ــ المساهمة بنشوء بيئة مناسبة للفساد والقائمة على الرشوة والمتاجرة بالوظيفة.

17ــ شعور المواطنين بعدم عدالة الأجهزة الحكومية وزيادة عدم الثقة بهم.

18ــ الفساد يؤدي إلى تشوهات خطيرة في الاقتصاد والمجتمع، ويبدو هذا الفساد أكثر وضوحا في "القطاع العام حين تتجه الاستثمارات والأموال إلى المشاريع الكبيرة لكي يتسنى إخفاء التعاملات غير القانونية مما يقلل من مجمل الاستثمارات المالية على المشروع ويؤدي إلى التأثير السلبي على مواصفات المشروع ونوعية البناء والبيئة وخدمات الحكومة والبنية التحتية مما يضع ضغوطا إضافية على الميزانية."

. أبعاد الفساد الإداري والمالي على عملية التنمية في الجزائر:

إضافة إلى ما يترتب عن الفساد من آثار فإن كل ذلك ينصب في عرقلة عملية التنمية . ولعل من الأبعاد المهمة هي التهرب الضريبي والجمركي والتهريب والغش الصناعي والتجاري والاحتكار وتبيض الأموال... وغيرها

من صور الفساد التي تتسبب في تضاؤل قدرة الاقتصاد على النمو وهدر إمكانياته المادية والبشرية فلقد كشفت دراسة اقتصادية في الجزائر أن ظاهرة التهرب الضريبي والجمركي والتهريب تبلغ أوجها في تجارة التبغ، تلك المادة التي تتربع عل رأس المواد التي يتم اكتشافها مهربة عبر مختلف الحدود والموانئ حسب دوائر الجمارك ، ما جعل الحكومة الجزائرية تؤكد في قانون المالية لعام 2008 على ضرورة مواصلة عملية مكافحة التهرب الضريبي والتزوير، وقدرت الدراسة انه مابين عامي 1996 و 2000 بلغت قيمة التهرب الضريبي في هذا القطاع حوالي 100 مليار دينار جزائري أو ما يزيد عن مليار دولار وهي تقديرات تبدو متفائلة جدا" قياسا" بالأرقام القياسية التي قدرته ما بين 3.4 و 6.9 مليار دولار خلال تلك الفترة[15]. يرفض المعنيون في الكثير من الحكومات فتح ملف التهرب الضريبي والحديث عنه بسبب حساسية الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي وربما يمس الكثير من المسؤولين أو ذويهم . ويتركز نشاط التهرب الضريبي بنسبة عالية في القطاعات غير الرسمية مثل المؤسسات الفردية التي تحمل أسماء تجارية والأفراد. كذلك تمارس الشركات الكبيرة ظاهرة التهرب الضريبي من خلال رفع قيمة المصروفات التشغيلية حتى تتضاءل قيم الإيرادات رغم وجود قوانين تعفي الأرباح الرأسمالية الكبيرة من الضريبة بهدف تشجيع الاستثمار في الكثير من الدول هذا من جهة ومن جهة أخرى يعيش القطاع المالي في **الجزائر** على وقع فضائح مالية منها :

سرقة جديدة، أبطالها متعاملون في أقدم مصرف عمومي في البلاد، هو "البنك الوطني الجزائري"، حيث كُشف عن "اختفاء2000 "مليار سنتيم جزائري، وهو مبلغ يكفي لرفع الغبن عن آلاف الشباب الجزائري العاطل عن العمل.وكشفت أولى خيوط الفضيحة المالية، التي تعود إلى سنوات متواصلة من النهب، أدت إلى سحب مبالغ ضخمة من المصرف، عن طريق وكالة فرعية له في بوزريعة (العاصمة)، ووكالتين أخريين، في كل من شرشال والقليعة ولاية تيبازة .وقدّرت المصالح المختصة المبالغ المنهوبة بأكثر من من ألفي مليار سنتيم.

وفي حثيثات الفضيحة المتسارعة، أعلن مدلسي وزير المالية عن الاستعانة بالخبرة الأجنبية في التحقيق، كما سارع للكشف، عبر الإذاعة الجزائرية، عن إلقاء القبض على المتهمين والمتواطئين في الإختلاس، دون أن يكشف عن أسمائهم ولا مواقع عملهم، كما لم يكشف مصير معاونيهم أو المتهمين الذين تمكنوا من مغادرة البلاد.

ولعل ما قاله وزير المالية السابق السيد عبد اللطيف بن أشنهو بأن "البنوك الجزائرية خطر على أمن الدولة"، خلال وصفه لوضعية القطاع المالي، كاف لدق ناقوس الخطر لدى قيادة البلاد، التي تبدو وكأنها تعمل جاهدة لإقناع المستثمرين الأجانب بجلب أموالهم إلى الجزائر، والتي لا تتم إلا بالمرور عبر البنوك العمومية.



الخاتمة:

لم يعد الفساد المالي والإداري في الجزائر ذلك الوباء الذي يصيب إدارة بخلاف إدارة أخرى أو قطاعا بخلاف قطاع آخر، بل انتشر على مستوى الاقتصاد الجزائري ولم تسلم منه حتى الأندية الرياضية ، كما أنه لم يعد مرتبط بنمط الملكية ، بقدر اعتباره ظاهرة مؤسسية تتعدى أنماط الملكية لتشمل كافة المؤسسات ، حيث يبقى المحدد الرئيسي لهذه الظاهرة هو نظام القيم السائد ودور القانون في هذا المجال ،وتبقى الوقاية من هذا الداء بالقيم الدينية والعدالة الاجتماعية والحوكمة خير من ألف علاج .

التوصيات:

- ✓ توسيع الممارسات الديمقراطية ،ودعم تحرير كل وسائل الإعلام في الكشف عن الفساد ومحاربته،مع الأخذ بعين الإعتبارجهود التوعية للحد منه ،وخاصة عبر الواعز الديني(في المساجد)،والتربوي(في قطاع التربية الوطنية والمجتمع المدني) لتجنب الوقوع في فخه.
- ✓ تبني مفهوم الحوكمة وإعتباره شرطا أساسي للتنمية .
- ✓ تفعيل دور الرقابة في الإدارات.
- ✓ الاصلاحات القضائية لضمان النزاهة والاستقلال وبناء القدرات.
- ✓ اصلاح الخدمة المدنية والاصلاحات المؤسسية الاخرى لتحسين تدفق المعلومات وزيادة حوافز الامانة وحسن الاداء .
- ✓ ضرورة ملئ فراغ الدولة الغائبة لإقامة دولة الحق القانون التي تخدم الشفافية والمسؤولية في مختلف مفاهيم الحياة العمومية والخاصة مع تسيير فعال للموارد العمومية عن طريق التسيير بالمشاركة وفق نظام لا مركزي لاتخاذ القرارات ودوما في نطاق الشفافية بعيدا عن التسيير القائم على الزبائنية والعشائرية حتى يخلق إطار اقتصادي كلي واضح ومحفز وملائم لحرية المؤسسة من جهة واقتصاد السوق من جهة أخرى، وهذه الأمور تتأتى إلا بالمحاربة المستمرة للفساد لأن الحكم الراشد يسمح بمعالجة المشاكل السياسية العقائدية وحد وكبح التجاوزات والمجابهات.
- ✓ على المستوى المحلي، يجب تنظيم أنشطة من شأنها تحفيز الجماعات المحلية، من خلال توعية حول مشاكل السكان والتنمية على مستوى الولايات، مع وضع النقاط على الحروف بخصوص الدور التنسيقي

لبرامج ترقية السكان للولاية ، وكذلك إشراك المنتخبين المحليين وبالتحديد المجالس الشعبية للوضع موضع التنفيذ للسياسة الوطنية للسكان على المستوى المحلي ، ويتم ذلك عن طريق تحفيز دورات تكوينية في مجال برمجة توافقية للمفاهيم وكذلك مقاربات قطاعية متعددة من مرتكزات تسيير قواعد المعطيات وكذا الأبحاث والدراسات النوعية لأجل ضمان فاعلية في التسيير المحلي، وينبغي كذلك تدعيم وتقوية السلطات المحلية خاصة تلك المكلفة بمتابعة وتقدير برامج ترقية السكان باستخدام موظفين متخصصين في مجال الديموغرافيا والإحصاء، ولا يجب إهمال تجميع وإقامة نظام للمعلومات المحلية مع تشجيع تبادل المعطيات على المستوى المحلي مما يسمح بمتابعة وتعريف مؤشرات المتابعة والتقدير.

- ✓ إعطاء أهمية للحالة المدنية كعنصر أساسي وكوسيلة للمتابعة والتقدير في السياسة الوطنية للسكان والتنمية المحلية، ولابد من خلق لجان متخصصة للإشراف والمتابعة.

المراجع:

1-**عامر الكبيسي**،"الفساد الإداري رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة،المجلة العربية للإدارة ،يونيو2000،ص1-2.

2- **عبد الله الجابري**،" الفساد الاقتصادي – انواعه ، اسبابه ، آثاره ، علاجه "،من بحوث المؤتمر الثالث للاقتصاد الاسلامي ، ص 9

3-إبراهيم غرايبة ،"الفساد الحاضر الأول في الإدارة الغائب الأول في الإصلاح على الموقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeeres/183f60AD-658E-471C-B331-718fe744100B.htm تم تصفح الموقع . بتاريخ: 25-03-2012

4-إدريس ولد القابلة ،معضلة الفساد"موقع التنمية http://www.tanmia.ma/article.php3?id_article=1303
تم التصفح بتاريخ:20-03-2012

5- **روبرت كليتجارد** ، "السيطرة على الفساد" ، ترجمة علي حسين حجاج ، دار البشير للنشر والتوزيع ، عمان ، ص46

6-**منظمة الشفافية الدولية** هي منظمة منظمة عالمية غير حكومية تأسست سنة 1993في برلين ،تعنى بالشفافية وكبح الفساد ولها فروع في (90)دولة وتصدر المنظمة تقريرا سنويا منذ عام1995 تصنف الدول حسب الدراسات والإستبيانات وعمليات مسح تقوم بها مع الأكاديمين ورجال الأعمال ومحليين لأدء الدول المالي.

7--تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام2006على الموقع: http://www.transparecy.org.
تم تصفح الموقع بتاريخ:22-03-2012

8- عبد الله جابر الحسني: الفساد الاقتصادي (أنواعه أسبابه، آثاره) مجلة مركز صالح للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد 21 السنة 2003 ص12.

9-فواز حمد الفواز،"مفاهيم إقتصادية :الفساد،الاقتصادية الالكترونية ،العدد4719(أيلول/سبتمبر)على الموقع:.http://www.aleqt.com تم التصفح بتاريخ22-03-2012.

10-إن الاقتصاد الجزائري يعاني من عدة صور للرشوة مثل:
– **الرشوة المحلية:** منح القطاع الخاص الرشاوى لكبار المسؤولين للحصول على الصفقات المطروحة أو الحصول على الإعفاءات الضريبية أو الجمركية...الخ.
– **الرشوة الدولية:** تدفعها الشركات الأجنبية للحصول على النفقات الخارجية والامتيازات.
–**الرشوة السياسية:** من الصعب جدا تلمسها واستيعابها لأن من يقوم بها هي السلطة السياسية المرتشية تكون في شكل إغراءات، زيادات في الأجور، تقديم منح وامتيازات عينية ومالية تمنح لجماعات فاعلة (نقابات، نخب سياسية، جمعيات وأحزاب) من أجل تدعيم سلطتها الاحتكارية، إقرار عدم المسائلة تقويض المشاركة.للمزيد من التفاصيل أنظر:**إبراهيم غرايبية** ،"الفساد الحاضر الأكبر في الادارة والغائب الاكبر في الاصلاح"،على الموقع
http://www.algazeera.net/NR/exeres/183f60ad-658e-471c-b331-718fe744100b.htm

تم تصفح الموقع بتاريخ :23-03-2011

11- **طارق محمد عبد السلام**،"التحليل الاقتصادي للفساد"، دار النهضة العربية ،القاهرة، 2005،ص05.

12-**حفيظ صواليلي**، الخبر اليومي، العدد الخاص بتاريخ 28 أوت 2007، ص11.

13- **زياد عربية علي**، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للفساد في الدول النامية، مجلة الأمن و القانون، العدد الأول، كلية شرطة دبي، جانفي 2002، ص04.

14-الريس الطارق، والفصل الفضلي، الوساطة بين اللالتزام الاجتماعي والخلل الإداري: مجلة دراسة الخليج والجزيرة العربية العدد 114، السنة، 2005 ص 75-104.

15- مقال لفضيلة مختاري منشور بتأريخ 2007/10/17 على الموقع التالي:

http://www.echoroukonline.com/modules.php?name=News&file=article&sid=11979

تم التصفح بتاريخ:22-03-2012